

### قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥  
بإستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و  
١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ بإستمرار العمل بالتدابير  
المقررة بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و  
٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ؛

#### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة (ب) من البند ٩ من المادة (١)  
من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه النص الآتي :

"(ب) يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو لوكيل الوزارة لمو لمن  
ينبأ عنهما الافراج عن البضائع والمنتجات التي تستورد بالمخالفة لأحكام  
الأمر سالف الذكر".

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ،  
ويجوز له من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل ابراهيم العسرى

### قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣  
في شأن الدفاتر التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

#### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ١ أو بالمادتين ٥ و ٥ من  
القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه المواد الآتية :

مادة ١ - "ويمنع من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ألف جنيه ،  
ويرجع في تحديد رأس المال الى مصلحة الضرائب".

"مادة ٥ - يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون  
خالية من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دزن بها .

ويتعين قبل استعمال دفتر اليومية والجرد أن تسمى كل صفحة من  
صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع في دائرة اختصاصه  
المحل التجارى .

فإذا انتهت صفحات هذين الدفترين تبين على التاجر أن يقدمها الى  
الموثق للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفترين الجديدين .

كما تبين على التاجر وورثته في حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم  
الدفترين المشار إليهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك".

"مادة ٩ - يكون لوظفين الفنين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب  
والادارة العامة للتركات ورؤساء مكاتب السجل التجارى أمر من يقوم  
مقامهم ومفتشى إدارة التسجيل التجارى صفة مأمورى الضبط القضائى  
لإثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له".

مادة ٢ - يعمل بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر  
التجارية ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٤

مادة ٣ - على وزراء التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد والمدل  
كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية ، ويحمل به  
ابتداء من ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ ما

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير العدل

أحمد حنى

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل ابراهيم العسرى

وزير التجارة والصناعة

حسنى بهجت بدوى